Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

الأهمية الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل في العراق تجارب دول مختارة (النرويج وشيلي)

الباحث/ عبد الكريم حمد زبير
جامعه بغداد كلية الادارة والاقتصاد/
قسم الاقتصاد
1975@gmail.com kareem hamad

أ.د. سعاد قاسم هاشم الموسوي
جامعه بغداد كلية الادارة
والاقتصاد/قسم الاقتصاد
suad .gasem@hotmail.com

Received:23/2/2020 Accepted : 13/9/2020 Published :October / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

تناول البحث دراسة مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق وبيان مدى إمكانية إحداث تنويع اقتصادي مرغوب في قطاعاته لكون أحداث التنويع المرغوب يعد بحق أفضل وسائل استهداف توزيع عادل للدخل، وقد استخدم المنهج الاستدلالي حيث تضمن البحث دراسة تجارب بلدان مختارة لكل من النرويج وشيلي، ودراسة المؤشرات والسياسات الاقتصادية لكل منهما بغية الاستفادة من تلك التجربتين، وقد توصل البحث إلى إن الاقتصاد العراقي يعاني من تركز كبير للقطاع النفطي، مما جعل الاقتصاد العراقي أحادي الجانب يمثل النفط فيه 90% حسب مؤشر هيرفندل – هيرشمان، إما بالنسبة للنرويج وشيلي فقد حققت تجاربها نجاحات كبيرة يفعل سياساتهما الاقتصادية ودور الصناديق السيادية والاستثمارات الخارجية وتهيئة الظروف المؤاتية للقطاع الخاص كطرف فاعل في أحداث التنويع المرغوب.

المصطلحات الرئيسة للبحث: التنويع الاقتصادي, الاقتصاد العراقي , الصناديق السيادية , الاختلال الهيكلي.

*بحث مستل من رسالة الماجستير

1 – مقدمة البحث:

إن التوجهات الاقتصادية للدولة في أي نظام اقتصادي مستند على قاعدة فلسفية تبنى عليها الآراء السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما إن التغيرات التي تحصل في بنية المجتمع أي كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تؤدي بالنتيجة إلى اعتماد سياسات تتطابق مع هذه التغيرات وتلائم الواقع الذي يعيشه البلد لذا فان ما شهده العراق بعد عام 2003 من تغيرات سياسية استوجب انتهاج منهج اقتصادي يلائم هذه التغيرات ومواكب لما يتطلبه المجتمع المحلي والدولي وتتضح المشكلة الأساسية التي كان الاقتصاد العراقي يعاني منها ولازال هو اعتماده على مورد اقتصادي واحد جعل اقتصاده يتأثر بأي تغيرات في أسعار هذه المادة إن تصحيح المسار الاقتصادي للبلد بعد عام 2003 لا يتمثل بانتهاج آليات اقتصادية جديدة بقدر ما يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال الاستغلال الأمثل لما متاح له من موارد غير مورد النفط، لذلك سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة وفعالية هذه القطاعات. وفي خضم ذلك يعاني الاقتصاد العراقي من أحادية اقتصادية واختلال في البنية الهيكلية خلال العقود الماضية التي مر بها العراق، مما يستوجب بناء اقتصاد مستدام وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة يتطلب إدارة فعالة وموارد بشرية قادرة على إنتاج التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية، والاستجابة لها من اجل التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد وتنويع قاعدة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد المحلي. وتمثلت مشكلة البحث بتقلب أسعار النفط الذي يعد الممول الرئيس للموارد المالية التي يجنيها البلد والذي تتقلب أسعاره بين فترة وأخرى مما يخفض من موارد الدولة المالية لذا أصبح من الضروري تنويع مصادر الموارد المالية من خلال دعم القطاعات التي يمكن إن توسع قدرة الموارد المالية للدولة.ومن الأهداف توضيح مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشراته وأهدافه واستخلاص نتائج البحث لتوظيفها في حالة العراق وذلك من خلال تجارب الدول وتحليل واقع الاقتصاد العراقي ومن ثم محاولة الاستفادة من تلك النتائج لتصحيح مساره الاقتصادي.

وتم الاعتماد على المنهج الاستدلالي لتوضيح الجوانب والمفاهيم الخاصه بالبحث.

ومن الدراسات السابقة رسالة ماجستير قدمها (Abd Ali, 2017) التي بينت الدراسة إن اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي جعله يتأثر بشكل كبير بتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية وتوصلت الدراسة ان هنالك حاجة ملحة في المرحلة الحالية إلى إتباع سياسات واستراتيجيات فعالة و واضحة المعالم من اجل إصلاح هيكل القطاعات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية وتنويع مصادر الدخل ومن أهم التوصيات أصبحت سياسة التنويع الاقتصادي مطلب مهم للاقتصاد العراقي لمواجهة أزمة انخفاض العوائد المالية والنفطية.

ورسالة ماجستير قدمتها (Marwa Kather Salman، 2015) حاولت الباحثة من خلال دراسة إن التنويع الاقتصادي يتسم بانخفاض درجة تنوعه وان نسبة مساهمة القطاع النفطي تبلغ ثلثي الناتج المحلي الإجمالي واهم ما توصلت إليه الدراسة إن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل كبير للمتغيرات الحاصلة بأسعار النفط الدولية و إن على الحكومة العراقية وخصوصا أصحاب القرار فيها تطوير وتأهيل الجهاز الإنتاجي والذي ينسجم مع ما يمتلكه البلد من الموارد المادية والبشرية والاهتمام بطرق تمويل المشاريع الإنتاجية وإتباع الإستراتيجية التي تنهض بالقطاعات الإنتاجية للبلد مما يؤدي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي

ودراسة (Aesar Yassen Fahd, Ahmed Muhammad Jasem, Published: 24 June 2017) تناولت (أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة من 2003 – 2014) إذ بين الباحث أهمية التنويع الاقتصادي في العراق من خلال زيادة الاستثمارات الخارجية واستنتج الباحث عدم وجود إستراتيجية صحيحة من اجل جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق، ودعت الدراسة إلى تنمية القطاعات التي تسهم عن طريق الروابط الأمامية والخلفية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار فيها.

3 - مراجعة الأدبيات أو الطرائق للتنوع الاقتصادي واهميته وأنواعه

مفهوم التنوع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة ومختلفة باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها لهذه السياسة ففي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل ويربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية وفيما يلي عدد من التعاريف :

فقد عرف التنويع الاقتصادي من قبل الأمم المتحدة بأنه "عملية تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مورد وحيد للدخل، إلى موارد متعددة موزعة على القطاعات المختلفة من اجل مواجهة التقلبات في أسعار المنتجات في الأسواق العالمية، وكذلك خلق فرص عمل، محاربة الفقر، نمو الصادرات "(united nation,2017,12)، كما يعرف أيضا بأنه " العمل على تقليل مساهمة القطاع (النفطي) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات الحكومية, وكذلك تقليل دور الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (الشمري، 2016، 4)، أما في الجانب المالي فيعرف التنويع بأنه "هو احد أنواع السياسات التي تهدف إلى أدارة المخاطر، توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمارية وحيدة، كصناديق الاستثمار، والنقد والمعادن و السلع الأولية الرئيسية والأسهم والسندات" (2019,LIOUDS), - وأخيرا عرف التنويع على انه "تغير هيكلة الصادرات الحالي للاقتصاد المحلي كعملية لتوسيع نطاق المنتجات التي تصدرها الدولة، وتوزيع إنتاجها وصادراتها على العديد من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي"،(HODEY, 2013 ,2).

*من خلال ما ورد من تعار يف يمكن القول بان التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل عن طريق توجبه الاقتصاد نحو قطاعات جديدة عوض الاعتماد على قطاع أو منتج واحد, وتشغيل اكبر عدد من اليد العاملة وبالتالي استمرار النمو على المدى الطويل وبما يحقق اثأر إيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهمية التنويع الاقتصادي:

إن انتهاج البلدان الريعية لسياسة التنويع الاقتصادي تنطلق من الأهمية والمزايا التي تحققها هذه السياسة للبلد والمتمثلة في.

1.إن التنويع يعزز حجم ونوعية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية داخل الاقتصاد، ويزيد من انتشار التأثيرات الإيجابية، مثل زيادة الإنتاجية والكفاءة والتطور التقني فيما بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.

2.يساعد البلد على تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات الناجمة من الاعتماد على مورد اقتصادي واحد سواء كانت هذه التقلبات داخل اقتصاد البلد الواحد المتأتية من زيادة السكان أو انخفاض الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، أو خارجية لزيادة المنتوج العالمي للسلعة المصدرة في السوق العالمية فتنخفض أسعارها، (2,2008 ,Hesse).

3.زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في أنتاج السلع والخدمات، كما ويوفر اعتماد هذه السياسة سلة متنوعة من السلع التصديرية التي تتيح للدولة المنافسة في الأسواق الخارجية ولا تتأثر بانخفاض أسعار إحدى السلع والحفاظ على تدفق الإيرادات المالية للدولة بشكل مستقر نسبيا (4,2018 ,YUN).

4.تنويع مصادر الدخل وبالتالي التخلص من ظاهرة المرض الهولندي التي تعاني منه أكثر الدول النفطية والذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع قيمة السلع المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، والنتيجة انخفاض الطلب على السلع المحلية وارتفاع الطلب على السلع الأجنبية بمعنى (زيادة الاستيراد) من السلع والخدمات المختلفة، إما عند حصول التنويع الاقتصادي ومن ثم تنويع الصادرات مما يعني إن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات ستتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات وبالتالي التخلص من ظاهرة المرض الهولندي.

5.تقليل الانكشاف الاقتصادي للبلد الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة وحيدة في حجم الصادرات الكلية. (17 ,2016، Shammari)

أنواع التنويع الاقتصادي:

هنالك مجموعة من أنواع استراتيجيات التنويع الاقتصادي وأهمها.

1.التنويع الأفقي: تشير إستراتيجية تنويع هذه إلى الاتجاه نحو سلع وقطاعات جديدة لتقليل الاعتماد على مجموعة محدودة منها، أو توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع النفط.

2.التنويع العامودي: وذلك بتحريك سلسلة قيمة سلعة لزيادة حجمها، أو هو توزيع الاستثمار من قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعات والخدمات، أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

3.تنويع متحد المركز: في هذا الشكل من الاستراتيجيات التنويع يقدم منتجات جديدة بهدف الاستفادة الكاملة من إمكانات التقنيات السائدة ونضام التسويق.

4.تنويع تكتل: في هذا النوع من التنويع يتم إطلاق منتجات أو خدمات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات أو قنوات التوزيع الحالية ويتم اللجوء لهذا النوع لجذب مجموعة جديدة تماما من العملاء قد يدفع النمو المرتفع وعوائد الاستثمار في قطاع السوق الجديد حافز لاتخاذ هذا القرار، (Borad، 2019).

مستويات التنويع الاقتصادي:

على الرغم من تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وإشكالها وذلك حسب مجال عمل كل منها، فهنالك التنويع الخاص الذي يرتبط بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية، اما التنويع الخاص المرتبط بالمستوى الكلي فهو متعلق بهيكل التجارة الخارجية، ويمكن إدراج المستويات بالاتي:

أولا: تنويع الإنتاج: ويكون تنويع الإنتاج في اتجاهين هما:

أ-إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، الذي يتمثل بمجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي كالسياسة المالية والنقدية.

ب-تنمية تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني، وإصلاح القطاع العام وتشوهات سوق العمل فضلا عن بناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات، بما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني، (AL- Bakr ، 2015، 6).

ج-تنويع القطاعات التنافسية: أن الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في حجم المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا يؤدي إلى ارتفاع فرص تحقيق المكاسب التنافسية.

ء- تنويع الأصول: أشار تقرير البنك الدولي في عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع (الطبيعية، والمنتجة، وغير الملموسة) وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الطبيعية، من غابات وأراضي وغيرها، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج ويتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، أما الأصول غير الملموسة فتشير إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون, (World Bank Report ، 2011، 33).

هـ-تنويع الصادرات إذ تعاني اغلب الدول الريعية خاصة النفطية منها على الاعتماد المتزايد لمورد النفـــط الخام، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في هيكل الصادرات وقد يؤدي ذلك إلى حدوث عجز في الميزان التجاري لذلك يترتب على الدول النفطية تفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي للحد من تبعيتها إلى الأسواق الدولية.

و- هنالك عدة مجالات مختلفة ينصب عليها مستوى تنويع الدول لاقتصادياتها، ويتمحور اغلبها حول ثلاثة مكونات رئيسية وهي تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية وتنويع الصادرات والعائدات المالية، إن تنويع الإنتاج يشكل حجر الزاوية في دفع مستويات التنويع الاقتصادي، لقد أصبح شرطا ضروريا لتنويع الصادرات وكذلك لمصادر دخل الموازنة العامة، وتظهر مستويات التنويع في القواعد الإنتاجية للسلع والخدمات على تنويع هياكل الصادرات والدخول والإيرادات العامة عن طريق إتباع سياسات توجيه الإنتاج المحلي نحو الأسواق العالمية، من خلال تحسين سياسات القدرة التنافسية وسياسات ضريبية وجبائية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، (66,2018,Arab Planning Institute).

ثانيا: القطاعات المستهدفة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

أ: الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي:

للقطاع الزراعي دور مهم ومتميز في عملية التنويع الاقتصادي هذه الأهمية تنطلق من الآتي:

1.دور القطاع الزراعي في توفير العملة الصعبة عبر قناتين، وهي: إحلال المنتج المحلي محل المستورد، ودخول المنتج المحلي حيز التصدير، ومن ثمَّ ورفد الاقتصاد المحلي بالعملة الصعبة عبر هاتين القناتين.

2.يعد القطاع الزراعي الحجر الأساس للنمو الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر في البلدان النامية، تعتبر الزراعة أيضا بمثابة المحرك الأساس للازدهار الاقتصادي, إذ تعتبر سوقا كبيرا لكثير من المنتجات الصناعية المستغلة، التي تبحث عن الاستثمار لاستغلالها من اجل زيادة الإنتاج الزراعي (AL- Maksumi ،2007,.29).

3.إن زيادة الإنتاج الزراعي لدعم الاستقلال الاقتصادي ويحقق الأمن الغذائي للبلد، لأنه من أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية في الوقت الراهن هو ضعف إنتاجها الزراعي، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي ويضعف الإرادة الوطنية مادامت هذه الدول تعتمد على المنتجات الزراعية المستوردة في سد حاجاتها الغذائية، (Shammari ، 2015: 99- 100).

4.يؤدي القطاع الزراعي إلى تحقيق المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال المحلية والمستقبلية من خلال تنمية هذا القطاع في الدول التي تتوافر فيها الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة.

5.إن تنمية القطاع الزراعي يؤدي إلى تقليل الفوارق في البلد الواحد في توزيع الدخل القومي فيما بينها، وكذلك أداة لمحاربة الفقر والجوع والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية للبلدان النامية خصوصا، (Qadu ، 1985: 10).

6.توفير المنتجات الزراعية للقطاع الصناعي المحلي، إذ تعتمد العديد من المنتجات الصناعية على المواد الأولية الزراعية كما وان تقليل الاستيراد للمواد الزراعية التي تقوم عليها الصناعة المحلية يؤدي إلى توفير عملة صعبة للبلد وتحقيق فائض في الميزان التجاري,(Mousawi ،2013، 41).
7.توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف لسكان المناطق الزراعية بما يضمن بيئة حياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي.

ب: الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي:

أصبحت السياحة في العصر الحديث في كثير من دول العالم من دعائم الاقتصاد القومي ومصدرا رئيسيا من مصادر الدخل وعنصر هام من عناصر دعم موازنة الدولة، فأصبح النقد الأجنبي الذي تدره السياحة أهم ما يشغل رجال الاقتصاد، إذ عد السائح بمثابة سلعة مهمة تسعى كل الدول للحصول عليها وجذبها بكافة الوسائل وهنالك العديد من الدول ومنها العربية تعد السياحة بالنسبة لها احد المصادر المهمة في تكوين دخلها القومي، لذا تتعلق قضية الاهتمام بتعظيم النشاط السياحي للدول وخاصة التي تمتلك مقومات سياحية من أهمية هذا النشاط والمتمثلة في.
1. القطاع السياحي هو احد القطاعات الاقتصادية التي لها دور فعلي في المساهمة بالدخل القومي ويختلف هذا الدور بحسب وحجم وأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد القومي وتأتي تأثيرات قطاع السياحة في الدخل القومي من عدة وجوه يمكن الإشارة إليها بالاتي:
أ. المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول والمغادرة وتحصيل الرسوم المختلفة،(الموانئ الجوية، البحرية، الرسوم الكمركية ورسوم ممارسة المهنة والإعمال المتعلقة بالسياحة... الخ)،(Shubar ،2017، 44).
ب. محصلات الضرائب بمختلف أنواعها ولجميع أنشطة السياحة، إذ إن معظم بلدان العالم يصفون السياحة على أساس أنها خدمة كمالية وبالتالي تخضع لنسب مرتفعة الضرائب وبذلك تحتل السياحة مكانة خاصة في الموازنة العامة للدول التي تنشط بها السياحة، (Quality ، 2005, 8).
ج. الإيرادات المتأتية من المنشات السياحية التابعة للقطاع العام مثل إيرادات نقل السياح على الناقلات الوطنية، كذلك تدخل الدولة في شراكة مع القطاع الخاص وهذا يعطي للحكومة حصة كبيرة من الإيرادات المالية المتحققة والتي تعد مصدر من مصادر تكوين الدخل القومي، (Daniel ، 2010، 6).
د. تبرعات السياح (الزوار) للمركز الدينية بالنسبة للدول التي لها مقومات سياحية دينية مثل, (العراق، والسعودية).
2. إن للسياحة دور في توفير فرص عمل طالما إن النشاط السياحي يمتاز بدرجة عالية من الاعتماد على الجهود البشرية المتمثلة بعنصر العمل ومن الصعوبة إحلال المكننة محله إلا في حدود ضيقة كاستخدام الحاسوب، فالسياحة لها قابلية فائقة على إيجاد فرص عمل جيدة وبما يقلل من نسبة البطالة وخاصة في صفوف الشباب الخريجين (Shubar, 2014، 7).
3. تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية لتامين متطلبات السياح وزيادة الدخل القومي،(Daniel ، 2006، 19).
4. القطاع السياحي له دور في جذب الاستثمار الخارجي، وبالتالي تطوير رأس المال المادي والبشري وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمجتمع،(Leopard ،2017، 16).
5. تعمل السياحة على تطوير وتنمية الأقاليم والمناطق غير الصناعية والتي تتسم كونها فقيرة من ناحية الموارد الاقتصادية كالمناطق الجبلية والصحراوية، كذلك الحفاظ على البيئة الطبيعية, وتعكس صور حضارة البلد، وهي أداة مهمة في تحقيق الأمن والسلام بين الشعوب المختلفة،(black ، 2015, 36).

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للقطاع الخاص في المجال الصناعي:

إن الأهمية الاقتصادية وضرورة تفعيل دوره في الاقتصاد الوطني تنطلق من الاعتبارات الآتية.
أ-إن القطاع الخاص في كل الدول يمتلك مدخرات يمكن تسميتها بالصناعية تمكنه من المشاركة الفاعلة في بناء الاقتصاد الوطني من خلال استثمار هذه المدخرات بالمشروعات الصناعية والزراعية، دون الاقتصار على الاستثمار بالقطاعات الهامة كالتجارة والخدمات والمضاربة في العقارات،(Ibrahim ، 2018).
ب-إن العديد من المجالات والفروع الصناعية الصغيرة يكون استثمار القطاع الخاص فيها أجدى اقتصاديا من استثمار القطاع الحكومي لان توجه القطاع الحكومي للاستثمار في مشاريع صغيرة يؤدي إلى إضعاف دوره القيادي والرائد في الاستثمار بالصناعات الإستراتيجية والتي تدعم الاقتصاد الوطني.

ج-دعم القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى عدم انشغال الدولة وكوادرها الفنية الصناعية ومواردها المالية في إدارة وتشغيل وحدات إنتاجية صغيرة حتى لو كانت مهمة لان توجه الدولة للمشاريع الصغيرة يشتت جهودها وإمكانياتها المالية والبشرية.

ء-إن دعم وتنشيط القطاع الخاص يساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي التقليل من نسبة البطالة في البلد، ويساهم في تحسين المستوى المعاشي للإفراد الذين سوف يتم توظيفهم للعمل في أنشطة القطاع الخاص (Al-Mashagbeh ، 26,2013).

هـ-إن القطاع الخاص يحقق زيادة كبيرة في مستويات الدخل للإفراد، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الصناعي وبالتالي إغراق الأسواق بالسلع والخدمات مما أدى إلى انخفاض أثمانها، وارتفاع القيمة الحقيقية للنقود, (Mohammed ، 86,2018).

4 –تحليل النتائج ومناقشتها:

مؤشرات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي.

بعد عام 2003 وكما أسلفنا كانت هناك نقطة تحول مهمة في الاقتصاد العراقي، من خلال التحولات والاتجاهات الجديدة التي تم تبنيها في إطار إدارة الاقتصاد العراقي، فخلال هذه المدة شهد GDP تحسنا ملحوظا خاصة بعد إزالة العقوبات الاقتصادية بشكل تام، ولكن بالرغم من وجود تخلف في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، فضلا عن التدمير في البني التحتية بسبب الحروب إلا انه يمكن ملاحظة هذه المؤشرات من خلال الجدول (1).

جدول(1) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة لسنة 1988 = 100
للمدة (2003-2017) (مليون دينار).

السنوات	GDP مليون دينار	معدل النمو السنوي
2003	26990.4	....
2004	41607.8	54.15
2005	43438.8	4.40
2006	47851.4	10.15
2007	48510.6	1.37
2008	51716.6	6.60
2009	54721.2	5.80
2010	57751.6	5.53
2011	63650.4	10.21
2012	71680.8	12.61
2013	76922.0	7.31
2014	77789.7	1.12
2015	79817.4	2.60
2016	90822.2	13.78
2017	87399.9	-3.76

المصدر: جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية 2018.

من خلال تحليلنا للجدول (1) نلاحظ أن (GDP) في عام 2003 بلغت قيمته (2699.4) مليون دينار والتي ارتفعت عام 2017 هذه القيمة لتصل (87399.9) مليون دينار، ويؤدي ذلك السبب إلى انتهاج العراق لسياسة اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي وزيادة إيراداته من النفط الذي شهد تطورا كبيرا خلال المدة المذكورة في الجدول فضلا عن تحسن الوضع السياسي وانعكاسه ايجابيا على قطاعات الاقتصاد الأخرى وخاصة النفطي منها.

ففي عام 2003 شهد(GDP) انخفاضا في قيمته وبلغت (26990.4) مليون دينار هذا الانخفاض سببه الحرب على العراق المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية USA التي نتج عنها توقف مؤقت في تصدير النفط وما تولد عنها من دمار وتخريب للبنى التحتية، فضلا عن توقف ما تبقى من المشاريع الإنتاجية، وفي عام 2004 ارتفعت قيمة (GDP) إلى (41607.8) مليون دينار وبأعلى معدل نمو سنوي تحقق في هذا العام بلغ (54.10%) ثم استمرت قيمة (GDP) بالارتفاع ووصلت إلى (54721.2) مليون دينار وبمعدل

سنوي متذبذبة بلغت في عام 2009 (5.80%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى اعتماد العراق على إيرادات النفط على الرغم من حدوث (أزمة الرهن العقاري) الأمريكية عام 2008 وتحولها إلى أزمة اقتصادية ضربت معظم الاقتصاديات العالمية، و استمرت هذه القيمة بالارتفاع لتصل إلى (90822.2) مليون دينار عام 2016، لترتفع معدلات النمو السنوي خلال عام 2012، إذ بلغت (12.61%) وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في أسعار النفط في السوق العالمية، لتنخفض معدلات النمو السنوي بعد ذلك لتصل إلى (2.60%) عام 2015،إذ شهد هذا العام كسادا وركودا في معظم القطاعات الاقتصادية والانخفاض الحاد الذي تشهده الأسواق العالمية في أسعار النفط ابتدأ من النصف الثاني من عام 2014 فقد بلغ معدل النمو السنوي (1.12%) وقد وصف هذا العام بأنه العام الأسوء في تاريخ الاقتصاد العراقي بسبب عدم إقرار الموازنة العامة الاتحادية، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي إمام تحد صعب وأزمة حقيقية ناجمة عن ريعية الاقتصاد العراقي من خلال اعتماده على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، إما في عام 2016 فقد ارتفع معدل النمو السنوي إذ بلغ (13.78%) بسبب الزيادة في الإيرادات النفطية الناجمة عن الاستثمار ألأجنبي المباشر المتصل بإنتاج النفط، إما في عام 2017 فقد انخفض (GDP) إلى (87399.9) مليون دينار بسبب عودة أسعار النفط إلى الانخفاض مرة أخرى،(المصدر: جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية, 2018).

ثانيا: مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) **بعد عام** 2003.

استمر قطاع النفط المملوك من قبل الدولة مهيمنا على الاقتصاد بشكل عام إذ ظلت الموازنة تعتمد على الإيرادات النفطية، وتمارس تأثيرا جوهريا في التشغيل ومن ثم الدخل العائلي عبر النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية) ويمكن من خلال الجدول (2) توضيح مدى مساهمة إيرادات القطاع النفطي في الهيمنة على إيرادات الموازنة العامة.

كان ناتج قطاع النفط الخام في عام 2003 في البداية بلغت قيمة (13917.1) مليون دينار وقد ارتفعت هذه القيمة لتصل إلى (45553.3) مليون دينار عام 2017 بسبب التحسن الذي شهدته الأسواق العالمية في أسعار النفط.

ثم شهد قطاع الخام انخفاضا في قيمته بلغت (13917.1) مليون دينار في عام 2003 بعد إن كان في العام السابق (22099.0) مليون دينار، ثم عادت هذه القيمة لترتفع بعد ذلك إلى (19789.4) مليون دينار عام 2004 وبنسبة مساهمة إلى GDP بلغت (51.56%)، وسجل اكبر معدل نمو سنوي في هذا العام بلغ (42.41%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا، وبعد ذلك عاودت هذه القيمة إلى الانخفاض إلى (18319.6) مليون دينار عام 2005،وسجلت معدل نمو سالب بلغ (7.42-%)، ثم عاودت لنرتفع عام 2009 إلى (23877.7) مليون دينار, وبمعدلات نمو سنوي متذبذبة بلغت في هذا العام (2.16%)،وكانت نسبة مساهمة هذا القطاع إلى GDP متذبذبة بلغت (43.63%) في العام ذاته واستمر أسعار هذا القطاع بالتذبذب بسبب الوضع الأمني من جهة، وتقلبات أسعار النفط من جهة أخرى،فضلا عن تداعيات الأزمة المالية 2008 واستمرت قيمة هذا القطاع لتصل إلى (47505.6) مليون دينار في عام 2016، وبمعدل نمو سنوي بلغ هذا العام (24.41%) فيما بلغت نسبة مساهمته إلى GDP (52.30%)، من هنا تبرز أهمية هذا القطاع الذي لا يزال له أهمية نسبية هي الأعلى قياسا بالقطاعات الأخرى وبوصفه المصدر الرئيس لإيرادات الدولة وهو يعكس أحادية الاقتصاد العراقي في هذا الجانب، وفي عام 2017انخفضت قيمة هذا القطاع لتسجل معدل نمو سنوي سالب بلغ (4.10 -%) أما نسبته إلى GDP في هذا العام فلا تزال متواضعة إذ بلغت (52.12%)، بسبب قلة الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية.

جدول (2) مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالأسعار الثابتة لسنة 1988 = 100 للمدة (2003 – 2017) (مليون دينار).

السنوات	GDP	قطاع النفط الخام مليون دينار	معدل النمو السنوي	نسبة قطاع النفط إلى GDP
2003	26990.4	13917.1	....	51.56
2004	41607.8	19789.4	42.19	47.56
2005	43438.8	18319.6	-7.42	42.17
2006	47851.4	19327.5	5.50	40.39
2007	48510.6	20778.5	7.50	42.83
2008	51716.6	23371.7	12.48	45.19
2009	54721.2	23877.7	2.16	43.63
2010	57751.6	24099.6	0.92	41.72
2011	63650.4	27123.4	12.54	42.61
2012	71680.8	30622.3	12.89	42.72
2013	76922.0	31602.2	3.19	41.08
2014	77789.7	32976.9	4.35	42.39
2015	79817.4	38183.9	15.78	47.83
2016	90822.2	47505.6	24.41	52.30
2017	87399.9	45553.3	-4.10	52.12

Source: Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, National Accounts Directorate, 2018.

ثالثاً: احتساب مؤشر (هيرفندل – هيرشمان) في الاقتصاد العراقيّ للفترة من (2003-2017):

جدول (3) احتساب مؤشر (هيرفندل – هيرشمان) في الاقتصاد العراقي

السنة	GDP	قطاع النفط الخام مليون دينار	قطاع الزراعة	الأهمية النسبية لقطاع النفط	الأهمية النسبية لقطاع الزراعة	نسبة تركز قطاع النفط لكل عام	هيرفتدل – هيرشمان للقطاع لنفطي للمدة 2003 – 2017	نسبة تركز القطاع الزراعي لكل عام	هيرفندل – هيرشمان للقطاع الزراعي للمدة 2003 - 2017
2003	26990.4	13917.1	3850.3	51.56	14.26544	2658.76		203.5029	
2004	41607.8	19789.4	4521.8	47.56	10.86767	2262.12		118.1063	
2005	43438.8	18319.6	5939.6	42.17	13.67349	1778.59		186.9643	
2006	47851.4	19327.5	6195.9	40.39	12.94821	1631.41		167.6562	
2007	48510.6	20778.5	4479.7	42.83	9.234477	1834.66		85.27556	
2008	51716.6	23371.7	3889	45.19	7.519829	2042.31		56.54783	
2009	54721.2	23877.7	4020.7	43.64	7.347609	1904.3	30720.17	53.98736	1200.371677
2010	57751.6	24099.6	4063.7	41.73	7.036515	1741.37		49.51254	
2011	63650.4	27123.4	4739.7	42.61	7.446458	1815.88		5544973	
2012	71680.8	30622.3	4941.4	42.72	6.893617	1825.03		47.52196	
2013	76922	31602.2	6123.8	41.08	7.961051	1687.85		63.37834	
2014	77789.7	32976.9	6000.6	42.39	7.713875	1797.11		59.50386	
2015	79817.4	38183.9	3787.3	47.84	4.744955	2288.58		22.5146	
2016	90822.2	47505.6	3775.6	52.31	4.157133	2735.93		17.028176	
2017	87399.9	45553.3	3171.6	52.12	3.628837	2716.55		13.16846	

تراوح قيمة (هيرفندل – هيرشمان) بين (0 – 10000) فإذا كانت القيمة أقل من (1000) أشار ذلك إلى عدم وجود تركزات وإذا كانت القيمة بين) 1000 – 1800 (أشار إلى تركزات معتدلة وإذا كانت القيمة أكبر من) 1800 (أشار إلى مستوى تركزات مرتفعة،ويقاس المؤشر وفق الصيغة الآتية(HHi=Σsi^2) إذ إن (si) يمثل الأهمية النسبية (الحصة السوقية) للمتغير.

تبين من الجدول (3) إن الاقتصاد العراقي يعاني من تركز كبير لقطاع النفطي بسبب هيمنة هذا القطاع على الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يمثل النفط فيه أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة وبما إن أسعار النفط متغير خارجي تعتمد تغيراته على العرض والطلب العالمي و لا قبل للسياسة المالية على التحكم فيه وهذا يزيد من حساسية الاقتصاد العراقي للتقلبات في الأسواق.

رابعاً: تجارب دول عالمية في التنويع الاقتصادي:

1. التجربة النرويجية:

ـ ملامح عامة عن مملكة النرويج:

تعد النرويج من الدول النفطية ذات اقتصاد متنوع، حيث تبوأت مكانة مرموقة من حيث حجم الصادرات وتنوعها، ومؤسسات الإعمال وقطاعات التنمية وخدمات الإعمال القائمة على المعرفة لتصنيع مصادر هذه الصادرات.

هي إحدى دول القارة الأوروبية تقع شمال غرب أوروبا تحتل الجزء الغربي من شبه الجزيرة الاسكندنافية مساحتها (385,252) كم^2 وعدد سكانها (5,510,275) مليون نسمة، اقتصادها يعد معقل الرأسمالية ذات الرفاه الاقتصادي المزدهر، اقتصادها خليط بين اقتصاد السوق وتدخل حكومي، إذ يسيطر القطاع الحكومي على الأنشطة الاقتصادية، كالنفط والموارد الطبيعية كالأسماك، والغابات والمعادن والطاقة الكهربائية، اعتمادها الرئيسي على قطاع النفط الذي يمثل ما يقارب من 62%من الصادرات و18% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت النرويج وبعد اكتشاف النفط عام 1969 ثالث أغنى دولة في العالم من حيث القيمة النقدية ومن اكبر 7 دول مصدرة للنفط الخام, (EUROPON, 2019).

تم تأسيس صندوق الثروة السيادية والقاعدة المالية بموجب قانون في سنة 1989 وفق الآليات الآتية:

1. إيداع الإيرادات النفطية في الصندوق يضاف إليها الإرباح المتحققة من الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
2. يدار الصندوق من قبل وزارة المالية مع تقديم تقرير سنوي عن إيرادات النفط وتقديمه عن طريق الحكومة إلى البرلمان كجزء من موازنة الدولة ويكون البنك المركزي هو المسئول عن مهام الصندوق التشغيلية بعد إن أوكلت وزارة المالية المهمة له.
3. يتم السحب من الصندوق بقدر النقص في الميزانية غير النفطية في الظروف الاعتيادية وان لا تتجاوز 4% من الربح المتحقق سنويا من الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق،(Shekha ، 2015, 103).

وفي سنة 1998 وافقت الحكومة النرويجية على استثمار أموال الصندوق في الأسهم التجارية، إما في سنة 2000 ومن اجل عدم التأثر بالخسائر المالية وتجنبها والحفاظ على أموال الصندوق فقد وافقت الحكومة النرويجية على استثمار أموال الصندوق في خمسة أسواق مختلفة، وفي سنة 2005 تم تغير اسم الصندوق إلى صندوق التقاعد وان حجم الصندوق يبلغ 330 مليار دولار أمريكي نهاية 2007.

كما ساهم في خفض معدلات البطالة وتسهيل توفير القوى العاملة إلى جانب شبكات أمان شاملة وخدمات عامة جيدة في مراكز الرعاية والتعليم والصحة.

كذلك زيادة خطة التقاعد (AFP) بشكل كبير في منتصف التسعينات اذ بلغ (480000) إلف من الأشخاص الذين حصلوا على إعانات تأهيل طبي أو مهني وفي نهاية عام 2008 ودعم سياسة نمو الدخل كسمة من سمات الاقتصاد النرويجي وهو احد أسباب انخفاض البطالة في النرويج على مدار ثلاثين عاما، وكذلك المحافظة على النمو بمرور الزمن ضمن الحدود التي يمكن استيعابها من قبل الاقتصاد المكشوف على المنافسة الدولية، (Norway, 2009, 8-10).

ـ أهداف الصندوق السيادي:

1. الحصول على عدد كبير من الاستثمارات المتنوعة التي توزع المخاطر بشكل فعال وتوليد اعلي عائد ممكن، الصندوق مستثمر خارج النرويج من اجل حماية الاقتصاد المحلي.
2. تنويع الاستثمار في معظم الأسواق العالمية والبلدان والعملات لتحقيق الغرض الواسع للعالمية والأمر متروك لبنك norges ليقرر كيفية الاستثمار وماهية أنواع الممتلكات التي يتم الاستثمار فيها.
3. تدار الاستثمارات من قبل مجموعة إستراتيجية للعقارات وفي فبراير عام 2017 قررت الحكومة زيادة التخصيص للأسهم من 5-62 إلى 7o % من اجل تحقيق عائد طويل الأجل مع مستوى مقبول من المخاطر.

4.حماية القوة الشرائية الدولية للصندوق وتوليد عائد مع مرور الوقت يتجاوز النمو في الاقتصاد العالمي.
5.الاستدامة المالية للثروة الوطنية للأجيال المستقبلية من خلال الاستفادة من ثروات النرويج النفطية، (norges bankm, 2017, 25).

- مصادر تكوين الصندوق السيادي:

يعد صندوق التقاعد النرويجي (GBIM) من اكبر الصناديق السيادية في العام تدار من قبل وحدة استثمارية البنك المركزي (NBIM)، من خلال استثمار عائدات النفط والغاز منذ تأسيسه عام 1998 وسوف نتطرق لأهم مصادر تكوين الصندوق وهي:

1.يعد اكبر الصناديق السيادية في العالم حيث بلغ حجمه في الربع الثاني من عام 2019 (1.02 مليار كرونة) إي ما يعادل (1 تريلون دولار أمريكي) إي ما يعادل نسبة 3% من إجمالي الصناديق السيادية في العالم وتمثل الأسهم نسبة 69.3 من أجمالي استثمارات الصندوق،(Reid,2019).
2.يمتلك نسبة 1.3 من جميع الشركات العالمية من 1998 ولغاية 2014 إذ تم الاستثمار في 8213 شركة عالمية.
3.بحسب إحصائية عام 2013 (GPEG) يمتلك الصندوق الحصة الأكبر في ملكية المجموعة البريطانية للعقارات بنسبة 9.40% وتنمية بورتلاند 8.86% واثنان من الشركات الفنلندية (شركات الورق وشركات الصناعات الحرجة) بنسبة 8.16% والعملاق الأمريكي BLAK ROCK بنسبة 7.08،(cupape and Guerrero,2014, 5).
4.الاستثمار في الأسهم والسندات والعقارات في الخارج إذ حقق إرباح سنة 2017 (10.28 مليار كرونة) إي ما يعادل 131 مليار دولار أمريكي وهو اكبر ربح تم تحقيقه منذ تأسيس الصندوق قبل 20 عام.
5.هنالك استثمارات فيها جوانب أخلاقية للصندوق في عدم الاستثمار في الشركات التي تنتج الأسلحة النووية أو الألغام الأرضية المضادة للإفراد ا وإنتاج السكائر، (,2017 RETUTERS).

- مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في النرويج:

لم تكن مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2003 - 2018 فمن خلال الجدول (6) نلاحظ إن اعلي نسبة مساهمة لهذا القطاع بلغت 2.09 في عام 2016 بينما أدنى مستوى لها كان عام 2009 وبلغت 1.3 مما يعطي مؤشرا عن ضعف مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إن من أسباب تدني مساهمة هذا القطاع قلة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تشكل نسبة 3% من إجمالي الأرض الصالحة للزراعة وكذلك العوامل الطبيعية التي يتميز بها المناخ النرويجي من انخفاض كبير في درجات الحرارة، ومن العوامل الأخرى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي خارج قطاع الزراعة مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية مع وجود نقص في الأيدي العاملة في هذا القطاع أدى إلى ارتفاع الأجور مما انعكس على زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي مما نتج عنه انخفاض مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، (W0rld Bank, 2020).

جدول(4) يبين الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي النرويجي (2003 – 2018).

السنة	الأهمية النسبية
2003	1.31
2004	1.39
2005	1.4
2006	1.4
2007	1.24
2008	1.13
2009	1.3
2010	1.57
2011	1.34
2012	1.13
2013	1.32
2014	1.44
2015	1.54
2016	2.09
2017	1.98
2018	1.88

Resource: (The world Bank, 2020)

ـ مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في النرويج:

تتميز النرويج بتنوع صادراتها من أهمها المعادن والورق والمواد الكيمائية على الرغم من ارتفاع تكاليف العمالة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ولكن ولوجود الطاقة الكهرومائية رخيصة الثمن نسبيا الأمر الذي سمح للصناعات للنرويجية المنافسة مع البلدان الأخرى في السوق العالمية.

وأصبحت النرويج واحدة من اكبر مصدري الألمنيوم في العالم على الرغم من عدم وجود مواد البوكسيت وتقوم بشراء خاماتها من بلدان أخرى، ومعالجتها للألمنيوم وهي عملية كثيفة الاستهلاك للطاقة ولكن بأسعار مناسبة أكثر من باقي دول العالم الأخرى،(MCKay, 2019).

إلى جانب الصناعات التحويلية والتعدين وإنتاج النفط الخام والغاز الذي ساهم بنسبة 31% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 واهم الصناعات التصديرية لب الورق والورق والمنتجات الكيماوية والمنسوجات والدهانات،(Nations Encyclopedia, 2019).

جدول (5) الأهمية النسبية لأنشطة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي (2003-2018).

السنة	الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في GDP
2003	8.85
2004	8.53
2005	8.16
2006	8.3
2007	8.29
2008	7.74
2009	7.35
2010	7.19
2011	6.75
2012	6.61
2013	6.62
2014	6.81
2015	6.87
2016	6.56
2017	6.4
2018	5.9

Resource: (Nations Encyclopedia, 2019)

بالاستعانة بالجدول (5) نلاحظ أن اعلي نسبة مساهمة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 وبلغت 8.85% وادني مستوى لها كان عام 2018 وبلغت 5.9%، لقد ساهمت الصناعة في توفير السلع الوسيطة للإنتاج المحلي، فضلا عن المساهمة في زيادة نسيه المنشات المبتكرة والتي تمثل ابتكارات المنتج والعملية الإنتاجية

وبلغت نسبة المساهمة ما يقارب إلى 75% في نشاط مكائن المكاتب كذلك إعادة تدوير النفايات و البحث والتطوير و وسائل النقل، كانت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 2.93% إلى 10.35% وهي أعلى من نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من عام 2009 ولغاية 2011 إن من أسباب تدنى هذه النسبة الظروف الطبيعية والمناخية التي تم ذكرها مسبقا، إلى جانب امتلاك النرويج مجموعة كبيرة من المطارات وطرق نقل ومواصلات إلى جانب سكك حديد متطورة، إما الأنشطة الحكومية والضرائب فقد ساهمت بنسبة 32.2 % وهي اعلي نسبة لها عام 2002 إما أدنى نسبة مساهمة كانت عام 2002 وكانت 26.52% عام 2000 وقد اهتمت الحكومة النرويجية بقطاع التعليم إذ شكل عام 2006 نسبة مساهمة بلغت 6.7% مما يدل على أهمية هذا القطاع والاهتمام الكبير له من قبل الحكومة، (Jubouri ، 2015, 48).

* نستخلص من التجربة النرويجية التي استغلت الفوائض المالية في صناديق سيادية وإدارتها وفق اطر وقوانين واضحة وصارمة وشفافة ضمن قوانين لا تتعارض فيما بينها مع خطة استثمارية طويلة الأجل من حيث نوعها والدول وحتى التحكم الواضح في موازنة الدولة من حيث نسبة العجز والية تمويله وتحديد أبواب التمويل ونسبة مساهمة الصندوق في معالجة العجز الحكومي، الاهتمام في تنمية الموارد البشرية (صحة،تعليم، خدمات تقاعدية)، إلى جانب الاهتمام بالبيئة واستدامتها والمحافظة على الإيرادات المتحققة في ضمان حقوق الأجيال في المستقبل، الاعتدال في العلاقات الدولية من اجل المحافظة على المكاسب الاقتصادية

2. ملامح ومؤشرات عن جمهورية شيلي وواقعها الاقتصادي:

تقع جمهورية شيلي في الغرب من قارة أمريكا الجنوبية، تتميز جمهورية شيلي بحدود ساحلية مع العديد من الدول المجاورة لها، تبلغ مساحتها حوالي 756,626 كيلو متر مربع، وعاصمتها سنتياجو، وتحتوي على العديد من الثروات الطبيعية والمعادن الطبيعية والتي أهمها النحاس التي تستغلها جمهورية شيلي، ويبلغ عدد سكانها حوالي 18.5 مليون نسمة مع معدل نمو سكاني بلغ 0.8% سنويا، وعملتها المحلية هي البيزو، ولغتها الرسمية الاسبانية، كما تتميز بوجود مناطق سياحية ساهمت بشكل كبير في تكوين الدخل القومي حيث وجود عدد كبير من الجبال إلى جانب المتاحف التراثية والكنائس منذ الاحتلال الاسباني أصبحت أداة جذب لعدد كبير من السياح،(word population review 2019). كانت شيلي من أسرع اقتصاديات أمريكا اللاتينية نموا في العقود الأخيرة مما مكن البلاد من الحد من الفقر وبشكل كبير بين عامي 2000 وعام 2017 فقد انخفض عدد السكان دون مستوى الفقر (الذين يحصلون على 5.5 دولارات أمريكي يوميا) من 30% إلى 6.4 %، إلى جانب انتعاش اقتصادي في عام 2018 مع انخفاض في معدلات أسعار الفائدة حيث يعكس هذا التحسن مزيدا من الثقة لدى القطاع الخاص، مع تسجيل نمو سنوي بلغ 4% كما نمت أنشطة غير التعدين ونجاح شيلي في التنويع الاقتصادي، إلى جانب ارتفاع أسعار النحاس مما ساهم في تنشيط إنتاج التعدين وخاصة تجار الجملة والخدمات التجارية والتصنيع، وارتفاع عجز الحساب الجاري بسبب تنامي واردات السلع الرأسمالية وصافي الأصول الأجنبية، وقامت الحكومة بتمويل هذا العجز عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي: الناتج المحلي الإجمالي لشيلي للفترة من 2000 – 2018.شهد الناتج المحلي الإجمالي في شيلي طفرات كبيرة للفترة أعلاه بسبب السياسة الاقتصادية المحكمة لا أصحاب القرار الاقتصادي وهذا مأتم ملاحظته عند تتبع المسار التاريخي للناتج المحلي الإجمالي حسب الشكل (1)، حيث سجل ادني قيمة له في عام 2002 البالغة 69.737 مليار دولار أمريكي وهذا ناتج عن ضعف الطلب العالمي على النحاس إلى جانب انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، ولكن بعد هذه الفترة شهد قفزات كبيرة للفترة من 2005 ولغاية 2008 وبمتوسط سنوي بلغ 157.749 مليار دولار ليعاود الانخفاض في عام 2009 بسبب أزمة الرهان العقاري حيث سجل 172.389 مليار دولار، بعد هذه الفترة شهد تحولا كبيرا حيث سجل متوسط سنوي للفترة من 2010 ولغاية 2018 حيث بلغ 286.37 مليار دولار وسجل عام 2018 أعلى ناتج محلي إجمالي بلغ 298.231 مليار دولار أمريكي.

شكل (1) الناتج المحلي لشيلي للفترة من 2000 – 2018.

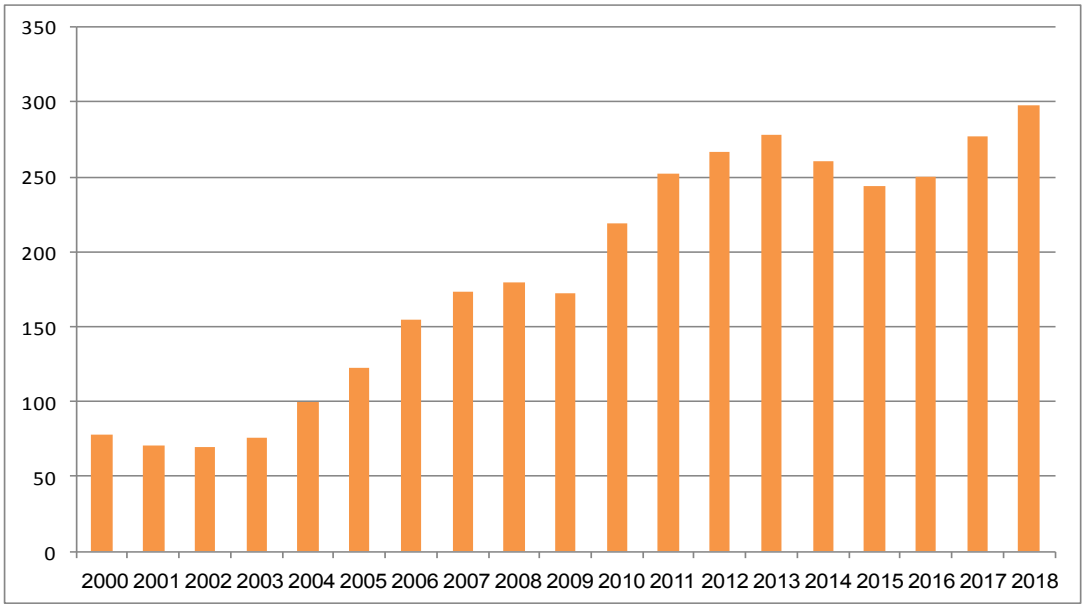

المصدر: The world Bank in Chile.2019

أولاً: نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الشيلي.

كانت مساهمة القطاع الزراعي متواضعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لشيلي على الرغم أنها تقوم بتوفير فرص عمل 17% من الأيدي العمالة في الاقتصاد الشيلي.

الشكل (2) يبن نسبة تلك المساهمة للفترة من 2007 – 2017.

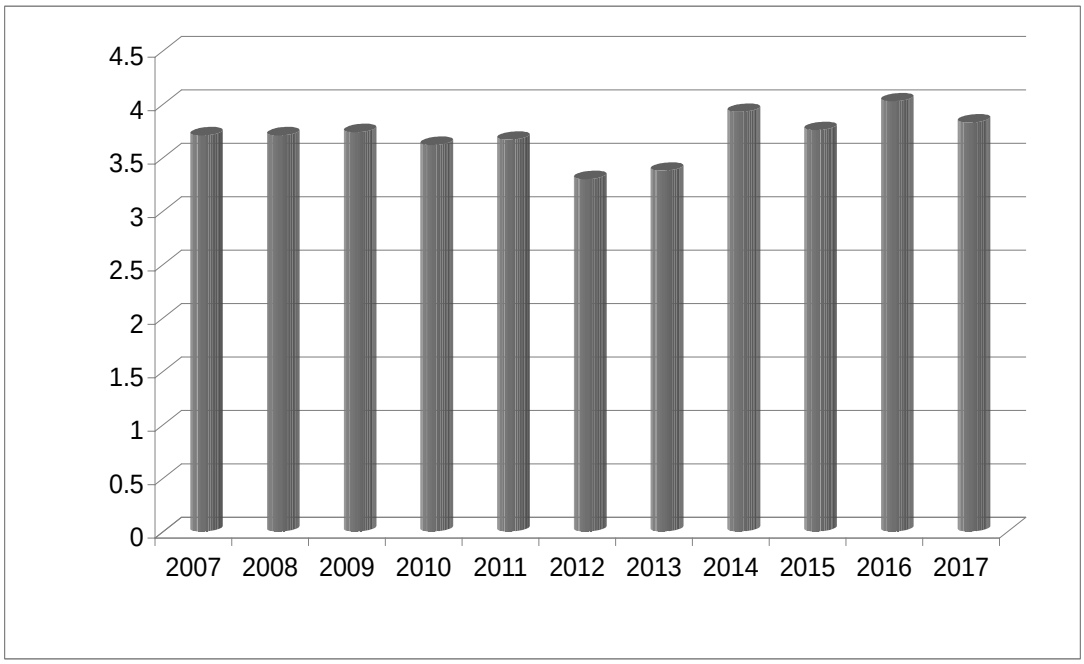

المصدر: international chile 2019

من خلال بيانات الشكل (2) أسهم القطاع الزراعة بنسب ضعيفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لشيلي حيث سجل أعلى نسبة مساهمة في عام 2016 وبلغت 4.03 % بينما سجل أدنى نسبة مساهمة في عام 2012 حيث بلغت 3.3% وسجل معدل متوسط سنوي للفترة من 2000 – 2017 بلغت 3.7% ويعمل 17% من العمال الشيليين في هذا القطاع، وعدم قدرة هذا القطاع على توفير الأمن الغذائي الكافي للسكان ويعود هذا جزئيا إلى إن 6% فقط من الأراضي الزراعية صالحة للزراعة، (4,valdes).

ثانياً: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الشيلي.

ساهم القطاع الصناعي بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لشيلي وتأتي أهميته بعد قطاع الخدمات، تشمل قطاعات النشاط الرئيسية في شيلي التعدين (النحاس، والفحم، والنترات) والمنتجات المصنعة (تجهيز الخشب، والكيماويات ،والأغذية) ساهم القطاع الصناعي في توفير 22.74 % من العاملين، انخفضت الصناعات التشغيلية بنسبة 1.6% في عام 2018 مقارنة مع 2017 مع أكثر الخاسرين في ذلك التعدين 2.5 %، (chile, 2019).

شكل (3) يبين إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2007ولغاية 2017.

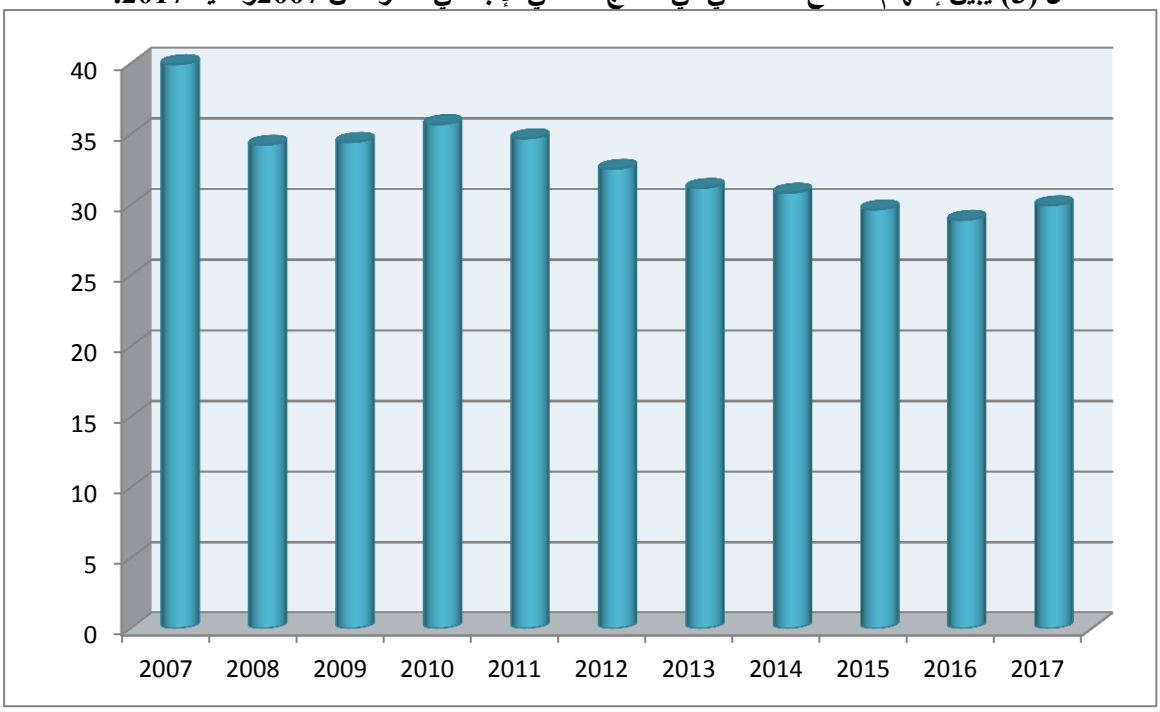

المصدر: international chile 2019

من خلال بيانات الشكل (3) نلاحظ إسهام القطاع الصناعي بصور كبيرة حيث سجل أعلى نسبة مساهمة في عام 2007 بعد تعافي أسعار النحاس مصحوبا بزيادة الطلب الخارجي بلغت 39.94% وبمعدل متوسط للفترة من 2007 ولغاية 2014 بلغت 34.2% وشهد عام 2016 الأقل مساهمة حيث سجل 28.93%.

5 - **الاستنتاجات**:

إنَّ تنويع مصادر الدخل في ظل التحولات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الموارد وتقليل الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد ممكن بوساطة السياسة الاقتصادية. إن الاقتصاد العراقي يعاني من تركز كبير للقطاع النفطي بسبب هيمنة هذا القطاع على الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يمثل النفط فيه أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة وهذا ما تم إثباته في مؤشر هيرفندل – هيرشمان. اتسم النظام الضريبي في العراق بضعف كفاءته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي، بسبب الأحادية الشديدة للاقتصاد العراقي، واعتماده المفرط على الإيرادات النفطية وضعف التنوع الاقتصادي أدى إلى إن تكون الأوعية دالة في الإيرادات النفطية، وان تمويل الموازنة العامة من خلال إيرادات النفط لا يختلف من حيث الجوهر مع سياسة النقد الرخيص طالما توجد احتياطات أجنبية. شهد القطاع الزراعي تراجعا ملحوظا, ناجم عن الإهمال الكبير وضعف التخصيص المالي في موازنة الحكومة العراقية, مما ولد مساهمة خجولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي لم تتجاوز 8% معدل سنوي للفترة من 2003 ولغاية 2017. إهمال القطاع السياحي من حيث التخصيص المالي وتطوير وتأهيل البنية التحتية للمرافق السياحية, إلى جانب اعتماد القطاع السياحي في العراق على السياحة الدينية بشكل كبير مع إهمال الأنشطة السياحية الأخرى من الأماكن الأثرية والطبيعية (الأهوار)، مما ولد مساهمة ضعيفة للقطاع السياحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

المصادر:

1.Abdul K. Aswad, The Future Vision for Tourism and Hotels in Diyala, Casablanca, Beirut, Lebanon, 2015
2.Badi J. Qadu, Features of Agricultural Economics in the Arab World, Institute of Arab Research and Studies, Baghdad, 1985
Rahman H. Al-Maksousi, Agricultural Economics, Wasit University, Al-Taif Printing and Publishing Company, 2007
3.Benjamin J. Daniel, Guide to Tourism Research Resources, Erbil, 2010
4.Benjamin J. Daniel, Tourism Principles and Principles, Erbil, 2006
5.Rahman H. Al-Mousawi, Agricultural Economics, Osama House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2013
6.Muhammad A. Hussain Al-Shammari, Dar Al-Ahmadi Technical Printing Company, 2015
Ibrahim A. Al-Mashagbeh, The Impact of Privatization on Product Management and Development, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman Jordan, 2013
7.Mayeh S. Al-Shammari, The Necessities of Economic Diversification, University of Kufa, Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 24, 2016
8.Asmaa J. Muhammad, History of the Economic Facts, Al-Daad Library for Printing and Publishing, First Edition, 2018
9.Haider S. Shekha, Oil Revenue in Iraq and its Potential for Economic Diversification, Master Thesis, Al-Mustansiriya University, 2015
10. Elham Khudair A. Shubar and Nisreen G. Qassem, Privatization and Tourism Development, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman Jordan, First Edition, 2017
11. Lotfi H. Joudeh, Tourism Industry and its Role in Developing the Economies of Host Countries with the Possibility to Benefit from them in Iraq, research presented to the first scientific conference of the Ministry of Tourism, 2005
12. The Arab Nativity for Planning, Economic Diversification: An Introduction to Straightening the Path and Establishing Sustainability in Arab Economies, Third Edition, 2018
13. The World Bank Report for the year 2011
Ahmed Al-Bakr, Challenges of the Productive Base in the Kingdom of Saudi Arabia, Economic Research Department, 2015
14. Mamdouh A. Al-Khatib, The Impact of Economic Diversification on Growth in the Saudi Non-Oil Sector, The Arab Journal of Administrative Sciences, Volume 18, No. 2, 2013 .
15. UN report, second issue, Economic DIVERSIFICTION, 2017.
16. The importance of diversification 2019 by nick K-LiouDes
17. HODY, LOUISS TTSOVE, EXPORT DIVERSIFICTION AND ECONOMEC GROWTH IN SUB – SAHR ANA FRECA, UNIVERSITY OF GHANA, 2013.
18. Heike hisses, Export Diversification and Growth, 2008.
19. Hanliei YUN, Economic Benefits of Export Diversification in Small states, IMF, 2018 .
20. Nairobi WORK Program me, conomic Diversification, 2018.
21. Norway –nations Encyclopedia, 2019 .

22. Andrew McKay, Nar wyes, Biggest Infantries, 2019 .
23. The Kin dam on of Norway, 2009 .
24. David Reid, Narew's 1$ trillion Saver gin fund grows despite a volatile garter for markets, 2019 .
25. Fact box: Nar ways 960$ billion Sovereign Wealth Fund, 2017.
26. Government pension Fund global Annual, 2017 .
27. The world Bank in Chile, 2019.
28. International Chile States, Distribution of gross domestic (GDP) across economic sector from 2007 – 2017, 2019.
29. Valdes, Chile: interacted assessment of the ministry of Agriculares.
30. World population Review counties Chile population, Chile population, 2019.
31. World Bank, Norway: oil revenue, 2020 .
32. Turnover and employment in the value chain food in Norway, 2017.
33. Javier Cupae, Guilty investment of Noreys GPFG A European sovereign Wealth Found For Europe, 2014.

The economic importance of diversifying income sources in Iraq, experiences of selected countries (Norway and Chile).

Researcher / Abdul Karim Hamad Zubair

1975@gmail.com kareem hamad

pr. Dr. Suad Hashem Qassim Al-Mousawi

College of Administration and Economics / Department of Economics

suad .gasem@hotmail.com

Received:23/2/2020 Accepted : 13/9/2020 Published :October / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

The research dealt with a study of economic diversification indicators in Iraq and an indication of the extent to which economic diversification events are desirable in its sectors, because desirable diversification events are truly the best means of targeting a fair distribution of income. The research included studying the experiences of selected countries for Norway and Chile, and studying economic indicators and policies for each of them in order to benefit From these two experiences, the research has concluded that the Iraqi economy suffers from a large concentration of the oil sector, which made the Iraqi economy unilateral in which oil represents 90% according to the Herfindel-Hirschman Index, either for Norway and Chile, its experiences have achieved great successes The role of economic and accused of sovereign funds and foreign investment and the creation of favorable conditions for the private sector as an active player in the events of the desired diversification.

Key words: - economic diversification, Iraqi economy, sovereign funds, structural imbalance.

Research drawn from the master thesis